بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت السعودية الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 3 نوفمبر 2026

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

تسارع نمو الإنتاج غير المنتج للنفط، مع زيادة ضغوط التكاليف

النتائج الأساسية

زيادة النشاط التجاري بوتيرة أسرع في شهر أكتوبر

ارتفاع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ شهر يونيو

توقعات الإنتاج للعام المقبل لا تزال متحفظة

واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية نموه في شهر أكتوبر، حيث أشارت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن بنك الرياض إلى زيادةٍ أسرع في النشاط التجاري ونمو قوي في الطلب. ومع ذلك، جاء ارتفاع الأعمال الجديدة أقل حدة مقارنةً بمستواه في شهر سبتمبر، الذي سجل أعلى مستوى له في سبعة أشهر، فيما تباطأ نمو كلٍّ من التوظيف ونشاط المشتريات. كما ظلّت ثقة قطاع الأعمال ضعيفة وسط مخاوف مستمرة بشأن التوترات الجيوسياسية وارتفاع التكاليف.

ظل الطلب يعتمد على السوق المحلية، حيث انخفضت طلبات التصدير للشهر الثامن على التوالي وبوتيرة أسرع. أما على صعيد الأسعار، فقد ارتفع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ شهر يونيو، لكن زيادة المنافسة دفعت الشركات إلى رفع أسعار البيع بأبطأ وتيرة لها منذ تسعة أشهر.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات™ (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

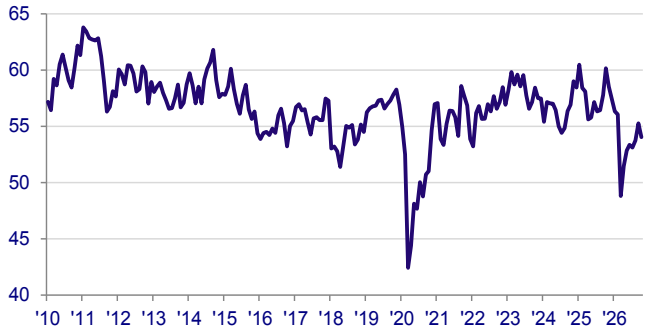
انخفض مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي من 55.3 نقطة في شهر سبتمبر إلى 54.0 نقطة في شهر أكتوبر، مشيرًا إلى تحسن ظروف التشغيل في الاقتصاد غير المنتج للنفط للشهر السابع على التوالي. وعلى الرغم من انخفاض مؤشر مدراء المشتريات منذ شهر سبتمبر، إلا أنه سجل ثاني أعلى مستوى له منذ شهر فبراير.

تسارع نمو الإنتاج من مستواه المسجل في شهر سبتمبر، ليبلغ وتيرة قوية، وإن ظل دون المستويات التاريخية المعتادة. وأرجعت الشركات ارتفاع النشاط إلى تحسن الطلب الأساسي، إلى جانب تكثيف جهود المبيعات والتسويق.

استمرت الطلبات الجديدة في الارتفاع بقوة، رغم أن النمو تراجع مقارنة بشهر سبتمبر وظل أقل من متوسط السلسلة. وأشارت الشركات إلى أن المبيعات المحلية دعمت حجم الطلبات، في حين أسهمت ظروف التجارة الخارجية والتجارة عمومًا، التي شهدت ضعفًا، في الحدّ من النمو. كما انخفضت مبيعات التصدير بمعدل أكثر حدة، حيث أفاد ما يقرب من ربع الشركات المشاركة في الدراسة بوجود تراجع في ظل زيادة اضطرابات الشحن، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وظروف السوق التنافسية.

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 أكتوبر 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"واصل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية إظهار المرونة في شهر أكتوبر، مدعومًا بالطلب المحلي المستدام، وتحسّن النشاط التجاري، والتوسع المستمر في التوظيف. وسجل مؤشر مدراء المشتريات لبنك الرياض 54.0 نقطة، مقارنة بـ 55.3 نقطة في شهر سبتمبر، مسجلاً بذلك تحسنًا في ظروف التشغيل للشهر السابع على التوالي. ورغم أن المؤشر الرئيسي قد تراجع عن مستوى شهر سبتمبر الأعلى في سبعة أشهر، إلا أنه ظل فوق المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة بشكل مريح، مما يعزز القوة الأساسية للاقتصاد غير المنتج للنفط.

"كان من بين التطورات المشجعة بشكل خاص تسارع إنتاج الأعمال، حيث شهد توسعًا بوتيرة قوية على الرغم من البيئة الجيوسياسية الصعبة. ويعكس هذا التحسن القدرة المستمرة للشركات السعودية على الاستجابة للطلب المحلي، مدعومة بالكفاءة التشغيلية والمبادرات التسويقية وزيادة نشاط المبيعات. كما حافظت الطلبات الجديدة على توسع صحي، مما يشير إلى أن الطلب الأساسي لا يزال إيجابيًا ولكنه أصبح أكثر انتقائية.

"استمرت الطلبات المحلية في دعم النشاط التجاري، مما يدل على أهمية النشاط الاقتصادي المحلي في الحفاظ على النمو غير المنتج للنفط في ظل استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق الدولية. وقدمت ظروف التوظيف مؤشرًا إيجابيًا مرة أخرى، حيث قامت الشركات بزيادة أعداد موظفيها للشهر الرابع على التوالي. ويعكس ذلك جهود الشركات لتوسيع طاقتها التشغيلية وتلبية الطلب الحالي.

"إن الزيادة المتجددة في الأعمال التجارية القائمة، إلى جانب استمرار نشاط الشراء وتراكم المخزون، تشير أيضًا إلى أن الشركات تحافظ على استعدادها لتلبية الطلب المستقبلي. أما فيما يتعلق بالمستقبل، فإن التوقعات التجارية تظل إيجابية. وبوجه عام، تؤكد نتائج مؤشر مديري المشتريات لشهر أكتوبر قدرة القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية على الصمود."

PMI® by S&P Global

بنك الرياض Riyad Bank

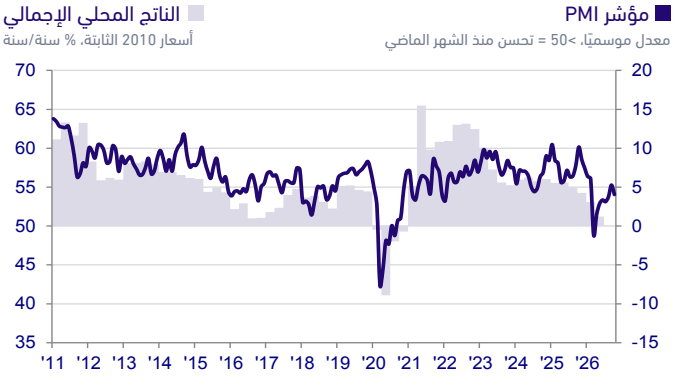
S&P Global 2026 ©

واصلت سلاسل الإمداد مواجهة ضغوط، إذ لم تتحسن مواعيد تسليم الموردين سوى بدرجة طفيفة، وهي الأدنى منذ شهر أبريل، في ظل استمرار الاضطرابات في المسارات البحرية وتأثيرها على عمليات التسليم، ما دفع بعض الشركات إلى زيادة اعتمادها على المصادر المحلية في الحصول على مزيد من احتياجاتها. كما ألقت حالة عدم اليقين الجيوسياسي بظلالها على المعنويات، إذ ظلت التوقعات بشأن الإنتاج المستقبلي إيجابية بدرجة محدودة، وجاءت دون المتوسط العام المسجل خلال فترة رصد المؤشر.

في الوقت ذاته، قامت الشركات غير المنتجة للنفط بزيادة أعداد موظفيها للشهر الرابع على التوالي، رغم أن معدل خلق الوظائف كان متواضعًا وأبطأ مما كان عليه في شهر سبتمبر. وقد ارتفع حجم الأعمال غير المنجزة بشكل طفيف للشهر الثاني على التوالي، مما يعكس ارتفاع حجم المبيعات وبعض التأخيرات من جانب الموردين.

ارتفع النشاط الشرائي بوتيرة قوية في شهر أكتوبر، مسجلاً ثاني أسرع نمو منذ شهر فبراير. كما عززت الشركات مخزونها من مستلزمات الإنتاج بوتيرة قوية، جزئيًا لتكوين احتياطيات تحسبًا لأي اضطرابات في سلاسل الإمداد.

تصاعدت ضغوط التكاليف مع بداية الربع الرابع، حيث ارتفعت أسعار المشتريات بأسرع وتيرة منذ ستة أشهر، وأرجعت الشركات ذلك إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين والمواد الخام والطاقة، في حين بلغ تضخم تكاليف الموظفين أسرع وتيرة له منذ شهر فبراير. في المقابل، تراجع معدل التضخم في أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر، مع لجوء الشركات إلى تقديم خصومات أكبر في ظل اشتداد المنافسة، رغم استمرار ارتفاع الأسعار بوتيرة قوية.



المصادر: بنك الرياض، مؤشر S&P Global لمدراء المشتريات، GaStat بواسطة S&P Market Intelligence

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 2467 داخلي: 966+-11-401-3030
naif.al-ghaith@riyadbank.com

منيرة العبيد
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 8480 داخلي: 966+-11-401-3030
monirah.a.alobaid@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات ®PMI من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص .والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات ®(PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات ®(PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.
www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

نبذة عن بنك الرياض:

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي.

يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة نفخر بهم في تحقيق نسبة مواطنة تصل الى 94% هي الأعلى ضمن المنشآت المالية العاملة في السوق السعودي.

نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الرأسمالية القوية وخبراتنا العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل، وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره. كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

S&P Global 2026 ©